

## الولي في عقد زواج المرأة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري.

د. هواري صباح

جامعة الجلفة

## الملخص

من المقاصد الشرعية للزواج اشتراط الوالي في عقد زواج المرأة ولو راشدة، هذا ليس من باب التضييق على حريتها ولا من باب سلب و إهانة كرامتها بل هو صيانة لها مما يشوبها، وشرط الولي في عقد زواج المرأة الراشدة هو أن الشروط الهامة التي كثر عليها الكلام وكثر فيها الخلاف حسب الفقهاء والتشريعات، فمنهم من أكد دوره ورتب على تخلفه بطلان العقد، ومنهم من جعل منها مثل الرجل تتصرف في نفسها كما تشاء من دون أي تعقيب عليها من أحد، ولعل المشرع الجزائري بتخليه عن الولاية قد ساهم في نشر تفكك الوحدة الأسرة، ولكن رغم الاختلاف التوجهات والأهداف إلا أن الوالي تبقى له المكانة الأسمى في حياة المرأة، فهو السند والحامي لها.

كلمات مفتاحية: المقصد ، اشتراط، الوالي، كفالة، سلطة، زواج

## Summary

Of purposes legitimacy of the marriage requirement governor in the marriage of a woman, even an adult contract, this is not a matter of restricting the freedom not as a matter of looting and insulting the dignity it is maintaining her than tinged, and the condition of the guardian in marriage adult women contract is that important conditions that many by the speech and many where the dispute by scholars, some of them confirmed his role and arranged on the failure invalidity of the contract, and some of them made it like a man to behave in the same as they want without any comment from anyone, and perhaps the Algerian legislature parting the state has contributed to the publication of the disintegration of the family unit, but despite the difference directions and objectives, the governor remains his ultimate standing in a woman's life, it is the protector and the Sindh of her.

Key words: Destination, the requirement, the governor, to ensure, authority, marriage

إن عقد الزواج من أهم وخطر النظم والعقود التي يجريها الإنسان في حياته ذلك انه راجع لكونه السبيل الشرعي و القانوني الوحيد إلى تكوين أسرة، تتمتع بحماية قانونية، اذ نجد ذلك في نصوص القرآن الكريم مصدقا لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَاللَّهُ رَاحِمُكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" النساء الآية 1.

والملاحظ أن للزواج في الإسلام شأن عظيم و منزلة رفيعة و فقه رائع شامل دقيق يبين كل خصائص إذ شرع له كل كبير و صغير ولا يجب أن الله تعالى وصف الزواج بأنه آية من آياته، لقوله تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ" الروم آية 21. كما قنن له من الأحكام الشاملة لكل ما يخص أمر الزواج من حكمة تشريعية و اختيار دقيق للزوج و الزوجة و الأركان و الشروط التي يصح بها هذا العقد<sup>1</sup>، كما نجد ذلك في المادة 4 من قانون أسرة المعدل و المتمم بالأمر 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 : "... من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب" و م 2 منه كذلك "الأسرة هي الخلية الأساسية

للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية و صلة القرابة" وحتى يكون هذا العقد صحيحا لازما و نافذا لابد من توافر أركانه وشروطه على الوجه المطلوب شرعا وقانونا وهذه الأركان والشروط في مجملها تتمثل في التراضي بين الطرفين في العقد (الزوج و الزوجة) وهذا ركن متفق عليه بين الفقهاء والقانون إذ نجد ذلك في مادة 9 من قانون أسرة".

"ينعقد الزواج بتبادل رضا الزوجين"2 ونجد كذلك أن عقد الزواج لابد أن يحضره شاهدين مستكملان شروط الشهادة: لقوله صلى الله عليه و سلم: " لا نكاح إلا بشاهدي عدل و ولي مرشد" و نجد أن الله وصفهما أن يكونا عاقلين، بالغين، ذكرين أو رجل وامرأتين عند الضرورة.

إضافة إلى هذا لابد من وجود الولي، و هذا الشرط الذي كثر فيه الخلاف سواء بين فقهاء الشريعة الإسلامية و حتى في القوانين الوصفية تظهر لنا الإشكالية ما المقصود بالولي؟ و ما هو المركز القانوني له في عقد زواج المرأة في العقد الإسلامي و القانون الجزائري؟

و نجد أن من خلال هذه الإشكالية أن دراستي تهدف إلى:

1/ إن موضوع الولي خاصة ما يتعلق بزواج الفتاة سواءا ثيب أم بكر و هو موضوع يلامس الحياة الأسرية فلا بد من بيان أحكامه وإيضاحها التي يجهلها الكثير منا.

2/ إبراز التصورات و إيضاحها التي تعلقت بالولي في الفقه الإسلامي و التشريع الجزائري المتمثل في قانون أسرة 05-02.

3/ إضافة أن الولاية في الزواج هي من أهم المواضيع التي كفلها الشارع خاصة، وذلك وفق نصوص خاصة كونها هي منبع لصلة التواصل بين أفراد الأسرة الواحدة بما أن الزواج له آثار تتعدى الزوجين إلى أسرتي كل منهما وعليه هل اتخذ المشرع الجزائري على هذا المبدأ؟.

وعليه سأحاول تبيان موقف المشرع الجزائري من ذلك و إظهار دور القانوني للولي في عقد الزواج. ولأجل هذا البحث اتخذت المنهج الآتي:

- المنهج التحليلي لكونه يتلاءم وطبيعة الدراسة من خلال تحليل وتدقيق معلل له.

- واعتمدت المنهج المقارن بين ذكر نصوص قانون الأسرة 05-02 و ما باد في الشريعة الإسلامية.

ولأجل هذه الدراسة ارتأيت أن تكون بين محورين أساسيين:

المحور الأول يتمثل في:

مفهوم الولاية في اللغة/ الاصطلاح.

أقسام الولاية في الفقه الإسلامي.

ولاية اختيار

ولاية إجبار

المحور الثاني: يتمثل في: نفس ما تضمنه المحور الأول لكن ضمان دراسة قانونية، من خلال أمر 05-02 المعدل لقانون أسرة 84-11، و إبراز رأي المشرع الجزائري في ذلك وأي المذاهب تبنى.

## 1- تعريف الولاية:

لغة: مأخوذة من الفعل الثلاثي "ولي"، يقال ولي الشيء و ولي عليه و ولاية بكسر الواو و فتحها - ووليه وليا: دنا منه و الولي: القرب و الولي: إذا قام به، و الولي في أسماء الله تعالى. الناصر و قيل: هو المتولي لأمر العالم و الخلائق القائم بها.

والولاية تشعر بالتدبر و القدرة و الفعل و من لم يجتمع له ذلك لم يطلق عليه اسم الوالي<sup>3</sup> وقد ذكر الزبيدي صاحب تاج العروس واحد و عشرين معنى للولي و المولى منها، المجت و هو ضد العدو، اسم من والاه إذا أحبه، و منها "الصديق" ومنها "النصير" ومن والاه نصره و منها الجار والهيرف والمعتق و المعتق و المالك والمنعم و المنعم عليه وكذلك الحاجه و القريب كابن العم و ابن الأخت والصهر النزيل والشري والتابع وايضا "الرب" جل وعلا لتوليه أمور العالم بتدبره و قدرته. 4 ذلك أن الولي في الزواج هو القريب الذي ينصر و يحسن التدبر.

والولاية "بكسر الواو" هي المحبة و النصره و منه قوله سبحانه "و من يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون" المائدة آية 56. 5  
\* أما في الاصطلاح:

لم تتعرض التشريعات العربية إلى تعريف الولي أو الولاية، لان التعرف هو من عمل الفقه، إلا انه يمكن القول أنها: هي سلطة يثبتها الشرع للإنسان تمكنه من رعاية المولى عليه من نفس و مال، و حفظه و تنميته بالطرق المشروعة فتتضمن تنفيذ القول على الغير<sup>6</sup>.

و الولاية هي "السلطة التي يستطيع بها الشخص إنشاء عقد زواج نافذ لنفسه و لغيره". 7  
الولاية في الفقه الإسلامي:

## 1- تعريف الولاية في الفقه الحنفي:

- إن مصطلح الولاية قد استعمل لعدة معاني مثال: البحر الرائق لابن نجيم أن الولي في الفقه: "هو البالغ العاقل، الوارث. فخرج الصبي و المعتوه والكافر على مسلمة".

وفي أصول الدين هو العارف بالله تعالى وبأسمائه وصفاته حسبما يمكن، والمواظب على الطاعات، المجتنب عن المعاصي غير المنهمك في الشهوات والذات<sup>8</sup>.

نجد هذا التعريف قد وضح الشروط التي يجب أن تتوفر في الولي، رغم انه تعرض للنقد.

- أما الولاية في الفقه فهي: "تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى" وذلك من خلال هذا.

- تنفيذ القول: يعني ترتيب آثار الولاية بنفاذ و سيران قول الولي على موليه وهذا الولي قد يتصرف بالقول كما يتصرفون بالفعل.

- الغير شاء أو أبى: فالغير هنا هو غير ذات الولي<sup>9</sup>.

## 2- تعريف الولاية في الفقه المالكي:

- الولي: كما عرفه ان عرفة هو: "من له على المرأة ملك أو ابوة او تعصيب أو ايضاء أو كفالة أو سلطنة أو ذو إسلام".

يظهر هذا التعريف أن الولي في عقد الزواج هو من له سلطة على المرأة قرر لها الشرع بسبب الملك في حالة الأمة أو بسبب كونه أبا أو عصب كالأخ الشقيق أو الأب، و العم، أو كونه وصيا أو كافلا، أو حاكما للبلاد و يدخل معه القاضي أو سبب ولاية الإسلام أن عدم من سبق ذكرهم.

دل هذا التعريف أن الولاية سلطة شرعية.

تعريف الولاية عند الشافعية:

بنتبع كتب الشافعية لا يوجد تعريف صريح للولي أو الولاية بل اقتصر على ذكر الشروط التي يجب توافرها في الولي، و المتمثلة في الإسلام، ذكورة، العقل، البلوغ، الحرية، الرشد و العدالة.

إنما أشاروا في مواضع عدة أن الولاية هي سلطة تمنح للشخص إما عن نفسه إما على غيره.

تعريف الولاية عند الحنابلة:

- "هو من له ولاية على المرأة" أي من يتولى تزويج المرأة.

- أما الولاية: "تنفيذ التصرف في حق غير المكلف مولى عليه لقصور نظره"10.

شروط الولاية في الفقه الإسلامي:

- إن الشروط التي تتعلق بالولي نجدها من خلال:

- شروط اتفق الفقهاء بشأنها و أخرى اختلفوا فيها

1- الشروط المتفق عليها: كان محل إجماع بين فقهاء الشريعة الإسلامية و فيها تفصيل لكنها إجمالاً:

- العقل، البلوغ أي أن يكون كامل الأهلية.

- مسلماً لأنه لا يمكن أن يكون ولي غير المسلم ولياً على المرأة المسلمة.

- حراً غير مستعبداً، (هذا غير موجود في عصرنا الحالي).

2- الشروط المختلف فيها كذلك فيها تفصيل لكن نجملها فيما يلي:

- عدالة الولي.

- ذكورة الولي.

- الرشد (رشد الولي).

- عدم الاحرار بحجة أو غمزة.

- عدم إكراه الولي.

أقسام الولاية في الفقه الإسلامي:

لفقد قسم الفقهاء الولاية في الزواج إلى قسمين أساسيين: ولاية اختيار، ولاية اختيار أو ولاية الشركة11.

ولاية اختيار: و تعني حق الولي في تزوج المولى عنه بناء على اختياره و رضاه و قد اختلف في من تشبث

عند الحنفية المبالغة شياً كانت أم بكر و هي عند الشافعية تشبث للثيب البالغة بنما جعلها المالكية والحنابلة

للثيب البالغة و للبكر المرشدة.

وقد عرفت ولاية الاختيار بأنها : "سلطة ثابتة شرعاً للولي، تخوله تزويج المولى عليها بعد موافقتها و رضاها

بالكلام الصريح"12.



وليها فنكاحها باطل، باطل فإن دخل بها فلها المهر عما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له"14.

- وما يستخلص من الآية الكريمة في اشتراط الولاية في النكاح انه:

1/- إن المقصود بقوله تعالى: "فبلغن أجلهن" انقضاء العدة و سقوط حقه في إرجاع زوجته بدون عقد جديد كما قال الشافعي: "دل سياق الكلامين على افتراض البلوغين و هذا المعنى كان الإجماع يبين جل المفسرين.

- المخاطب بقوله تعالى: "فلا تعضلوهن" هم أولياء النساء و دليلهم سبب نزول الآية.

- المقصود بالأزواج في قوله تعالى "إن ينكحن أزواجهن" هن الذين كن في عصمتهم من قبل و حصل بينهما خلاف كما في سبب نزول الآية، و لا يمنع أن يشمل الحكم اللواتي لهن أزواجا أو سيكون لهن مستقبلا.

2/- قوله تعالى "وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَّامَةً مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ" بقرة 221

- وجه الدلالة أن هذا الخطاب موجه إلى الأولياء فنهاهم بعدم النكاح موليتاهم إلى المشركين حتى يؤمنوا، لما قد يلحق ضرر جسيم للمسلمة فالآية الكريمة دلت أن النكاح يقع بأيدي الرجال و ليس بأيدي النساء.

3/- قال تعالى: وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ "النور 32.

فالخطاب في قوله "وانكحوا المقصود الأولياء و دلالاته على اشتراط الولاية في الزواج من عدة نواح: الخطاب موجه للأولياء دون نساء.

صيغة الأمر لدالة الوجوب فيدل ذلك على انهم هم المكلفون15

وغيرها من الآيات التي تؤكد ذلك.

عند الأحناف: جاء الأحناف على نقيض ما جاء به الجمهور بموقفهم ، و أدلتهم إذ أجاز الأحناف للمرأة أن تزوج نفسها و حتى تزويج غيرها، لكن ضمن شروط حتى تستطيع المرأة مباشرة عقد زواجها بنفسها، إذ تكون هذه الشروط واجبة لحقه العقد، من بين الشروط الكفاءة، أن لا يكون مهرها اقل من مهر المثل، فإن لم تتوفر هذه الشروط جاز للولي الاعتراض عن الزواج2 و أدلتهم: على سبيل المثال.

- قال تعالى: وَإِنَّمَا صَلَّيْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لَتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ..."" بقرة 231، إذ قال أبو بكر الحصاص: قوله تعالى: "فلا تعضلوهن" معناه لا تمنعهن و لا تضيقوا عليهن في التزويج.

- إذ دلت هذه الآية على جواز تزويج المرأة لنفسها من غير وليها كما لهن الشارع الحكيم عن عضلهن ، إذا تراضوا بين أزواجهن.

وجعل النكاح بأيديهن لأنهن محل و سبب هذا الأخير

- بالإضافة إلى: الآية الكريمة، فَإِنْ هَلَكَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتِّئِنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ هَلَكَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ كُنتَا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَفُتِنَ الْإِنْسَانُ بِمَا كَسَبَ بَقَرَةُ آيَةِ 230.

وجه الدلالة:

- إضافة النكاح للمرأة في قوله "تتكح".

- نسب التراجع إلى الزوجين بدون ذكر الولي.

وغيرها من الآيات.

أما السنة: قوله صلى الله عليه و سلم: "الايام أحق بنفسها من وليها"

- "الثيب أحق بنفسها من وليها و البكر تستأذن".

الولاية في قانون أسرة الجزائرية

- إن قانون أسرة الجزائرية نص في المادة 11 قبل تعديل أن يتولى عقد زواج المرأة وليها، و هو أبوها فاحد أقاربها الأولين و إن القاضي ولي من لا ولي له.

ونص في الفقرة 1 من المادة 11 بعد تعديلها بموجب الأمر رقم 05-02 لسنة 2005 على أن المرأة الراشدة تعقد زواجها بحضور وليها و هو أبوها أو واحدا من أقاربها أو أي شخص تختاره.

ونص في الفقرة 2 منها على انه دون الإخلال بأحكام المادة 7 من نفس القانون "يتولى زواج القاصرين أولياؤهم و هم الأب فاحد الأقارب الأولين و القاضي لي من لا ولي له".

بتحليل المواد نجد ما يلي:

- شروط الولي في قانون أسرة جزائرية:

لم يحدد المشرع الجزائري الشروط التي يجب أن تتوفر في الولي و لها يجب الرجوع إلى ما حدده فقهاء الشريعة الإسلامية وفقا لنص م 222 من القانون نفسه .

"كل من لم يرد النص عليه في هذا القانون يرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية".

- أقسام الولاية

1/ ولاية الاختيار عند المشرع الجزائري:

نص المشرع الجزائري في المادة 13 من تقنين الأسرة قبل تعديلها بموجب الأمر 05-02 على انه لا يجوز للولي مطلقا أن يجبر من هي تحت ولايته على الزواج كما ليس له أن يزوجه دون اخذ موافقتها، فدل هذا على انه بولاية الاختيار.

كما جاء النص تاما شمل المرأة البالغة العاقلة و غير البالغة.

إلا انه بعد التعديل تم استثناء المرأة البالغة و أبقى على القاصرة إذ جاء النص "لا يجوز للولي أبا كان أو غيره، أن يجبر القاصر التي هي في ولايته على الزواج، ولا يجوز له أن يزوجه دون موافقتها".

يعني أن المرأة البالغة مالكة لنفسها تتصرف فيها كما تشاء و الواضح انه كرس حق المرأة الراشدة في مباشرة عقد، و اشترط حضور الولي فقط !!! بالإضافة إلى أن "أو" في نص المادة و التي تقيد التخير، إذ تستطيع المرأة بسهولة أن تستغني عنه (الولي - الأب) إلى شخص آخر قد يكون من الغير وهذا يعد غريبا عن مجتمعاتنا لأنه يتناقض مع الأخلاق و التربية و العرف الجاري، و هذا ما فتح باب التأويل..."

اثر إهمال الولي في عقد الزواج:

كذلك يلاحظ انه و من خلال المادة 9 مكرر من نفس الأمر 02-05 و التي تضع الولي في الدرجة الثالثة من درجات سلم شروط عقد الزواج فهل يعني أن غيابه أو تغيب الولي عن مجلس إبرام العقد سيؤدي إلى بطلان أو فساد العقد؟ أو أن الولي غير معتبر قانونا و انه إذا غاب لا يشترط حضوره و إذا حضر لا يأخذ رأيه؟ و الملاحظ أن شرط الولي في عقد زواج المرأة الراشد يظهر أن المشرعين الجزائريين و في تعديل 05-02 لا يريدون أن يكون للولي أي تأثير على عقد الزواج بالنسبة للمرأة الراشدة التي في ولايته و هذا يستنتج من عبارة: تعقد المرأة الراشدة زواجها، بحضور وليها الواردة في الفقرة 1/م11.

وتغيب الأب أو غيابه عن مجلس العقد لا يبطل العقد و لا يجعله فاسدا ولا موقوفا على موافقته.

ولاية الإيجار في القانون الجزائري: أمر 02-05 المعدل لقانون أسرة 11-84

1- في ظل القانون 11-84 قبل تعديله بالأمر 02-05.

طبقا لـ ص م منه "لا يجوز للولي إجبار المولى لمن هي تحت ولايته سواء كان الولي هو الأب أم غيره، ولا يجوز له أن يزوجه دون موافقتها، و معنى هذا انه لا يجوز للولي إجبار ابنته سواء بكرة أم ثيبا راشدة أو قاصرة، و إذا خالف ذلك استنادا للأستاذ بن شويخ فان المشرع اتعل هذه المسألة.

أما في الأمر 02-05 المتضمن تعديل قانون أسرة، فلا يحق للولي إجبار القاصر على الزواج أما الراشدة العاقلة، لا يمكن له إجبارها و لها أن تبرم عقد زواجها بنفسها شرط حضور وليها الذي تختاره أب كان أم غيره حسب م 11 منه إلا أن المشرع اتعل أمر المرأة التي تكون فاقده الأهلية (جنون أو ته) ناقصة الأهلية للسفه أو نعمة، و قد أكملت 19 سنة ! .

خلاصة :

إن دراسة موضوع شرط الولي في عقد زواج المرأة الراشدة له أهمية بالغة على المادة القانونية و الشرعية و الاجتماعية، و لكوننا مجتمع عربي له تقاليده و أعرافه و مورثه الثقافي لا يمكن أن يتقبل هذه الإشكالية. والتي باتت تؤرق الأسر الجزائرية فالمشرع بتخليه عن الولاية قد ساهم في نشر العداوة بين أفراد الأسرة الواحدة، و هشاشة العلاقة الزوجية فالمشرع قد خالف ما جاء به جمهور الفقهاء في أسباب الولاية و حالاتها و مراتب الأولياء و بإلغاء الولي و جعله وجوده كعدمه مما أدى إلى تهميشه و إنكار ابسط حقوقه اتجاه المولى عليها.

وعليه فان المشرع استقر على ما ذهب إليه المذهب الحنفي في تكييفه لمسألة الولاية في الزواج إذ كيف هذا الأخير كشر في العقد لكن ما يعاب على المشرع انه نشر هذا المذهب و أعطى للولي الحق في الاعتراض على الزواج إذا لم تتوفر الشروط المنصوص عليها سابقا و هذا ما أغفله المشرع الجزائري



التهميش :

- جمال بن محمد بن محمود مراجعة الشيخ عبد العال الطهطاوي، الزواج العرفي في ميزان الاسلام، طبعة الاولى، 2004.1424، دار الكتب العلمي، بيروت، لبنان، ص04.
- قانون اسرة، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، طبعة ديسمبر، 2012، ص3 و ص4
- ابن منظور، لسان العرب(15|406 و ما بعدها)، طبعة 1، دار صادر، بيروت
- سمير شيهاني، شرط الولي في عقد زواج المرأة الراشدة في القانون الوصفي و الفقه الإسلامي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تاريخ مناقشة 2014/10/22 / 28 ذي الحجة 1435هـ، ص28
- بلحاج العربي، الوحيد في شرح قانون الأسرة الجزائرية، أحكام زواج، الباب الأول، طبعة 2010/6، ديوان المطبوعات الجامعية، ص238
- عبد الله محمد سعيد ربابعة، الوصاية في الفقه الإسلامي و قانون الأحوال الشخصية الأردني، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في الفقه و أحواله، كلية دراسات عليا، الجامعة الأردنية، قانون الاول 2005م، ص22
- بلخير سديد، الأسرة و حمايتها في الفقه الإسلامي و القانون الجزائري دراسة مقارنة، دار الخلدونية، 2009م، 1430هـ، ص17
- ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، 1333هـ
- سمير شيهاني، نفس المرجع السابق، ص30
- سمير الشيهاني، نفس المرجع السابق، ص33
- محمد أبو زهرة محاضرات في عقد الزواج و آثاره، دار الفكر العربي، دون طبعة، ص154
- الاکحل بن حواء، نظرية الولاية في الزواج في الفقه الإسلامي والقوانين العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1974، شركة الوطنية للنشر و التوزيع، جزائر، 1982، ص48
- محمد أبو زهرة، الولاية على النفس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1400هـ، 1980م، ص158
- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية و الإرادة المذهبية و أهم التطورات الفقهية و تحقيق الأحاديث النبوية وتخرجها، الجزء 7، دار الفكر، ط2 : 1405، 1985، ص82\_83
- مناد وفاء، المركز القانوني للولي في عقد الزواج بين الشريعة و القانون، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل ماستر في الحقوق أحوال شخصية، 2014\_2015، محمد خيضر ، بسكرة، ص21
- مناد وفاء، المرجع نفسه، ص23
- القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان 1404 هـ الموافق لـ 09 يونيو 1984م
- الأمر 02-05 المتضمن تعديل قانون الاسرة المؤرخ في 27 فيبرابر 2005.
- شرح قانون الأسرة الجزائري دراسة مقارنة لبعض التشريعات بن شويخ رشيد، دار الخلدونية، ط1 ، 1429هـ، 2008م، ص28.
- عبد العزيز سعد، في ثوبه الجديد أحكام الزواج والطلاق بعد التعديل سلسلة تبسيط القوانين، دار هومة، ط1، 2013، ص41.